مجلة الباحث الاقتصادي
الترقيم الدولي الموحد 2335-1748
الايداع القانوني: 2013/1612

سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية
دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس

Foreign trade liberalization policies as a tool to diversify Maghreb Countries exportations
A comparative study between Algeria and Tunisia

د/ أولاد زاوي عبد الرحمان
جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية

أ/ حريرش ناجي
جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية

الملخص :

يُعتبر تنويع الصّادرات عنصرًا لا غنى عنه ضمن آليّات التنمية الاقتصادية، كونه يضمن نمو الانتاج من مداخل متعددة كالتقليل من تذبذب الإيرادات وتقليص التبعية لمجموعة محدودة من السلع المُصدَّرة ذات التأثر الكبير بالتقلبات في الأسواق العالمية. إحدى محددات درجة تنويع الصادرات هي السياسات التجارية، حيث أن الأبحاث في هذا الإطار تُجمِع على الأثر الواضح لسياسة الحرية التجارية ودورها في ترقية وتنويع صادرات البلدان التي تتبناها. من هذا المنطلق حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على دور سياسات تحرير التجارة الخارجية التي تبنّتها الدّول المغاربيّة وأثرها على تنويع صادراتها، من خلال المقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة التونسية.

الكلمات المفتاحية: السّياسات التجارية الدولية، تحرير التجارة الخارجية، تنويع الصّادرات، الدّول المغاربيّة.

تصنيف JEL: N7

Abstract :

Export diversification is an indispensable component for economic development mechanisms, because it ensures the income growth by many approaches such as reducing revenue volatility and reducing dependency on a limited range of exported commodities that are highly affected by global markets fluctuations. One of the determinants of export diversification is trade policy, whereas researches in this context are consistent on free trade policy impact and its role in promoting and diversifying the exports of the countries that adopt it. We tried in this study to analyze the role of foreign trade liberalization policies adopted by the Maghreb countries and their impacts on diversifying their exports, by comparing between the experiences of Algeria and Tunisia in this context

Key words:

International Trade Policies, Foreign Trade Liberalization, Export Diversification, Maghreb Countries.

مقدمة:

أثبتت العديد من الدراسات قوة العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية وإنجازات الدول على مستوى مجهودات التنمية الاقتصادية، إلى درجة التسليم بأن التجارة الدولية محرك للتنمية، ولعلّ أصدق مثال عن ذلك هو النتائج المستخلصة من المبادلات البينية القائمة ما بين الاقتصادات المتواجدة في المراحل الموصوفة بالبارزة أو الانتقالية، خاصة تلك المتواجدة في جنوب شرق آسيا، والتي بالرغم من أنّها قد انطلقت من قاعدة متواضعة الحجم والشكل، إلّا أنّ مبادلاتها قد اتسعت بمعدلات تفوق المعدل الذي تنمو به على الصّعيد العالمي، بالإضافة إلى أن تلك الاقتصادات قد تفوقت على البلدان المتقدمة في سرعة نمو الانتاج والتجارة، بل أن حصتها من المبادلات الدولية عرفت اضطرادا مستمرا سنة تلو الأخرى، كما أن التجارة الخارجية وبالرغم من المفارقات القائمة بشأن مساهمة كل نمط من أنماطها في تنويع انتاج وصادرات الدول، إلا أنه يوجد تناغم نظري وتطبيقي حول دور سياسة الحرية التجارية بالذات في تنويع الصادرات، من منطلق أن مستوى التعريفات الجمركية ذو تأثير مباشر على القدرات التصديرية للاقتصاد، وهو ما أكدته دراسات كل من (Melitz, 2003)، (Kehol & Ruhl, 2004)، و(Feenstra & Kee, 2005).

من جهتها كان للدول النامية عامة والدول المغاربية منذ استقلالها خاصة، محاولات متعاقبة في سبيل تكييف سياساتها التجارية وفق ركائز النظام الاقتصادي العالمي المبني على الاعتماد المتبادل والانفتاح التجاري، وكان وراء سعي الدول المغاربية لتحرير التجارة الخارجية دافعان أساسيان، الأول هو عملها بتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية في شكل برامج التصحيحات الهيكلية، والثاني كان كمحاولة منها للاستفادة من مكاسب النظام التجاري المتعدد الأطراف، وفي كلتا الحالتين فإن التحرير التجاري لتلك الدول كان موجها لأغراض عدّة أهمها تنويع الصادرات، لكن في هذا السياق تم تسجيل تباين ملحوظ في آثار السياسات التجارية لدول المغرب العربي على تنويع صادراتها.

وعليه ارتأينا أن نقوم في هذه الدراسة بإجراء مقارنة بين السياسات التجارية للجزائر وتونس وما افرزته من تأثيرات على تنويع الصادرات في كل اقتصاد، بالاعتماد على المؤشرات الأكثر استخداما في هذا الحقل.

إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية دراستنا حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهمت سياسات تحرير التجارة الخارجية للجزائر وتونس في تنويع صادرات البلدين ؟

ويمكن تفصيل هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تؤثر سياسات الحرية التجارية على تنويع الصادرات ؟
- ما هي أهم جوانب التقارب والإختلاف بين سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وتونس ؟

- كيف أثرت السياسات التجارية على تنويع الصادرات في البلدين ؟

تقسيم الدراسة:

من أجل المعالجة السليمة لإشكالية الدراسة والأسئلة التي تتفرع منها، كان تقسيم دراستنا وفق ثلاث محاور:

- **المحور الأول**: الإطار النظري للسياسات التجارية وتنويع الصادرات؛
- **المحور الثاني**: تطور سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وتونس؛
- **المحور الثالث**: مؤشرات تنويع الصادرات في الجزائر وتونس في ظل سياسات تحرير التجارة الخارجية.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي عند عرضنا لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسات التجارية، تنويع الصادرات والعلاقة بينهما، وكذا عند تطرقنا لتحليل تطور السياسات التجارية للدول التي شملها البحث، كما تم توظيف المنهج المقارن عند عقد مقارنات بين السياسات التجارية للجزائر وتونس ومنحى تطورها، وكذا المقارنة بين مساهمة تلك السياسات في درجة تنويع صادرات البلدين.

1- الإطار النظري للسياسات التجارية وتنويع الصادرات:

1-1 مفهوم السياسات التجارية الدولية:

تُعبّر السياسات التجارية الدولية عن التوجهات الكبرى التي تُنظّم حركة السلع والخدمات، رؤوس الأموال، الموارد البشرية، المعلومات والصرف الأجنبي ما بين الدول، وتنقسم إلى نوعين هما سياسة الحرية التجارية والسياسة التجارية الحمائية، والهدف الأساسي من تلك السياسات على اختلافها هو زيادة ربحية المعاملات من خلال التبادل الدولي وتحسين المركز التنافسي لمنتجات وموارد الاقتصاد في الأسواق العالمية، وهناك عدة محددات مفسرة للتوجه بالحرية أو الحماية التجارية، أهمها النظام الاقتصادي السائد، فلسفة الدولة السياسية والأطر التنظيمية للعلاقات الدولية.[1]

تتجسد سياسة الحرية التجارية بإزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، وتعبر عن تقليص دور الحكومة في تقييد التجارة الخارجية والتحكم في تدفق السلع والخدمات، وتستند الحرية التجارية إلى جملة من الحجج أهمها التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية والإسهام في تنويع الصادرات، توزيع الدخل وتقارب الأجور بين الدول المتقدمة والنامية، لكن هذه السياسة قد يُعاب عليها أنها قد تؤدي إلى تضييق نطاق السوق أمام المشروعات المحلية للدول النامية التي يعتبر إنتاجها الصناعي في مراحله الأولى ولا يمكنه غزو الأسواق حتى ولو انفتحت أمامها أسواق الدول المتقدمة.[2]

2-1 مفهوم تنويع الصادرات:

يُعرَّف تنويع الصادرات على أنه ذلك التغيير في تشكيلة المزيج السلعي لصادرات الدولة أو تشكيلة وجهتها، كما يُعرّف على أنّه توزيع وانتشار الإنتاج الوطني على العديد من القطاعات، وبالنسبة

للعديد من الدول النامية، وفي إطار التصدير الموجه باستراتيجيات النمو، فإن تنويع الصادرات يعبّر عن تلك العملية التحوُّليّة التي تضمن الانتقال من النمط التقليدي للتصدير المبني على المواد الأولية إلى النمط الغير تقليدي، حيث أنه من خلال عرض قاعدة واسعة من المنتجات الموجهة للتصدير، يبرز دور التنويع في هذه الحالة كأداة لتقليل تذبذب إيرادات التصدير والرفع من القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي، وذلك بالشكل الذي يضمن تنمية القدرات التكنولوجية، التعلم من خلال العمل، تسهيل التكامل الأمامي والخلفي والترابط في ما بين الأنشطة، وزيادة نمو الأسواق.[3]

1-2-1 أنماط تنويع الصادرات:

يأخذ تنويع الصادرات أنماطا مختلفة هي: التنويع الأفقي، التنويع العمودي والتنويع القطري، كما يمكن تحليله على عدة مستويات مثل ما يوضحه الجدول رقم (01):

الجدول رقم (01): أنماط تنويع الصادرات والإجراءات المرافقة لها

النمط	الإجراءات المتبعة
التنويع الأفقي	يكون في القطاع الواحد سواءً الأولي، الثانوي أو الخدمي، بحيث يضمن تعديلات في تشكيلة صادرات القطاع من خلال إضافة منتجات جديدة في التركيبة الموجودة أصلا.
التنويع العمودي	يكون من خلال معالجة المنتجات المنتجة محليا لتكون حلقة الوصل بين القطاعات الاقتصادية الثلاث، وذلك ما يضمن التوجه نحو إستغلال تلك المنتجات ضمن الأنشطة الخالقة للقيمة المضافة، وبالتالي توسيع الفرص أمام سوق المواد الأولية مما يدعم النمو والاستقرار.
التنويع القطري	يتضمن الانتقال من التركيز على القطاع الأولي إلى الاعتماد على القطاعين الثانوي والخدمي، وذلك ما يعبر عن التغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد.

Source: Salomon SAMEN, **A Primer on Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings and Empirical Evidence**, Growth and Crisis Unit-World Bank Institute - May 2010, p (04).

ونجاح المداخل الثلاث لتنويع الصادرات يشترط مستوى معتبرا من المهارات والاستثمارات، ومستوى مرموقا من التكنولوجيا والكفاءات الإدارية والتسويقية، كما أن تحقيق نمو مستدام للصادرات يتطلب المواءمة بين التنويع العمودي والأفقي.

2-2-1 أهداف تنويع الصادرات:

يخلق تمركز الصادرات في قلة من السلع الأولية مخاطرا حقيقية ذات بعد اقتصادي وسياسي، وهنا يتضح الدور الحاسم لتنويع الصادرات في احتواء تلك المخاطر، مثل الحد من الآثار غير المرغوبة لعدم استقرار الإيرادات من العملة الصعبة، ومن أهم الأهداف التي تُنتَظر من تنويع الصادرات هي:[4]

- تقليل مخاطر التبعية لوجهات جغرافية محدودة، وتوسيع نطاق فرص التصدير وتعزيز روابط التكامل الخلفي والأمامي في إطار الخدمات والمدخلات المحلية؛

- تلافي الآثار الغير مرغوبة على مستوى الطلب العالمي على المواد الأولية، كون هذا الأخير ذو مرونة ضعيفة تجاه أسعار المواد الأولية، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تراجع عائدات الصادرات من تلك المواد؛
- تجنب الآثار السلبية على مستوى الطلب، حيث أن الأثر المزدوج لتدني الكفاءة ومستوى التكنولوجيا المستخدمة في نشاطات إنتاج المواد الأولية، وعلاقة ذلك بالتكامل الأمامي والخلفي مع باقي قطاعات الاقتصاد يؤدي حتما إلى تراجع مستوى النمو الاقتصادي.

3-1 العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الخارجية وتنويع الصادرات:

بالرغم من المفارقة القائمة بين إسهام كل نمط من أنماط التجارة الخارجية في تنويع صادرات الإقتصاد إلا أنه هناك تناغم نظري وتجريبي حول دور سياسة الحرية التجارية في تنويع الصادرات، حيث أثبتت العديد من الدراسات الحديثة أن مستوى التعريفات الجمركية ذو تأثير مباشر على القدرات التصديرية للدول، وذلك من منطلق نموذج "د.ريكاردو" الذي كان يؤمن بأن خفض الحواجز الجمركية يؤدي بالضرورة إلى توسيع تشكيلة السلع المصدرة.[5]

وحسب دراسة أجراها "Melitz" سنة 2003 تَبيَّن إمكانية أن تؤدي التجارة الخارجية إلى تعزيز تنويع الصادرات من خلال زيادة عدد المصدرين في القطاعات المستفيدة من فرص التصدير، ومصدر تلك التأثيرات هو انه في نموذج المنافسة الاحتكارية، فإن كل مؤسسة تتمكن من إنتاج تشكيلة منوعة من السلع الموجهة للتصدير، ذلك في حين أنه في الدول التي تتمركز فيها الصادرات حول المواد الأولية، فإن التفسيرات التقليدية مثل نموذج "هيكشر- أولين" يكون مناسبا لتفسير الأثر الكامن لتحرير التجارة الخارجية على تنويع الصادرات، حيث أنه في تلك البلدان وبفعل إرتفاع إيرادات القطاعات التقليدية، تصبح الاصلاحات التجارية ذات أثر سلبي على تنويع الصادرات.[6]

وفي دراسة تجريبية قام بها "Kehol & Ruhl" تم تحليل السياسات التجارية لستة دول هي إسبانيا؛ اليونان؛ البرتغال؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ كندا والمكسيك خلال المراحل الحاسمة لتحرير التجارة الخارجية (الإنضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، اتفاقية التبادل الحر بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا)، اتضح انه بفعل تخفيض الحواجز الجمركية حدث نموّ كبير لصادرات تلك الدول، خاصة بالنسبة للسلع الأقل تداولا قبل التحرير التجاري والتي لم تمثل حينها سوى نسبة 10 % من المبادلات، حيث أن تداولها تطور ليمثل ما نسبته 50 % من المبادلات بعد تبني التحرير التجاري. وفي عام 2005 قام "Feenstra & Kee" بتحليل تنوع الصادرات الصناعية للمكسيك والصين خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2001، وعلى إثرها اتضح أن توسع تشكيلة الصادرات في تلك الدول كان أيضا بمحرك رئيسي هو تحرير المبادلات التجارية.[7]

2- تطور سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وتونس:

خاضت دول المغرب العربي بمقتضى التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي أشواطا طويلة في سياق تحرير قطاع التجارة الخارجية والحد التدريجي من دور الدولة في التحكم في المبادلات الدولية على إختلاف الفترات الزمنية والإجراءات المرافقة لسياسات التحرير، وفي ما يأتي عرض لتطور سياسات تحرير التجارة الخارجية في كل من الجزائر وتونس.

2-1 تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية:

1-1-2 مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1970):

تعود جذور الرقابة على التجارة الخارجية لالتزام الجزائر بعد الاستقلال مباشرة بمبدأ مواصلة العمل بالتشريعات الفرنسية ما لم تكن مخالفة للسيادة الوطنية، وذلك ما تضمنه القانون رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31 [8]، ويعود السبب في ذلك إلى نقص الكفاءات التي يمكنها إحداث التغييرات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث ارتأت السلطة القائمة آن ذاك أنه من الأفضل الاكتفاء بالرقابة على نشاط التجارة الخارجية دون فرض الاحتكار عليها، وكانت الرقابة تتمحور أساسا حول الاستيراد، ولتأمين ذلك اعتمدت الدولة على أربع آليات رئيسية هي:[9]

- التعريفات الجمركية التي تأسست بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/10/28؛
- تأسيس الأجهزة المختصة في عمليات التصدير والاستيراد؛
- آلية الرقابة على الصرف، حيث تم إنشاء البنك المركزي بموجب القانون رقم 144/62 المؤرخ في 1962/10/13 الذي يعد هيئة الإصدار وله صلاحية فرض رقابة مسبقة على أي تبادل خارجي للدولة؛
- آلية نظام الحصص من أجل الرقابة على الواردات.

إتسمت فكرة الرقابة على التجارة الخارجية بعدة مفارقات أبرزها عدم وضوح إرادة الدولة في تنويع الشركاء التجاريين، وإعطاء حرية مفرطة لبعض الأجهزة، بالإضافة إلى عدم التحكم الجيد في عملية اتخاذ القرار بشأن الإستيراد.

2-1-2 مرحلة احتكار التجارة الخارجية (1971-1989):

أعلنت السلطات الجزائرية عن الإحتكار في سنة 1971 واكتفت بإصدار أوامر متفرقة بخصوص إنشاء مؤسسات عمومية لها صلاحية احتكار المبادلات الخارجية، ولم تشهد هذه الفترة إصدار تشريعات ثابتة منظمة للتجارة الخارجية، بل تم مواصلة العمل بآليات الرقابة رغم إعلان الإحتكار، وكانت أهم أهداف تلك الممارسة هو تنويع المنتجات وتنويع المصادر والمناطق الجغرافية للمبادلات التجارية، والتحكم في قوة المفاوضات على المستوى الدولي[10]،

في سنة 1978 تم الحسم في قانون ضابط لعملية الاحتكار، وذلك إثر إصدار القانون رقم 02/78 المؤرخ في 1978/02/01 الذي من خلاله أصبحت التجارة الخارجية حكرا على الدولة [11]، وكان القانون 02/78 يهدف أساسا إلى إزالة التناقضات الهيكلية للإحتكار والتي نتجت عن ممارسات المرحلة السابقة، ومع صدور القانون 29/88 [12] تم إعطاء إنطلاقة جديدة للنظام التجاري الجزائري

وتنظيم ممارسة الإحتكار في إطار برنامج شامل للتجارة الخارجية بمنح امتيازات لمؤسسات عمومية اقتصادية، حيث أصبح نظام الاحتكار حينها يمارس من خلال آليتين هما آلية التخطيط في المبادلات الخارجية للسلع والخدمات، و آلية ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية عن طريق الامتياز حسب نص المادة 33 من القانون 01/88.[13]

2-1-3 الشروع في تحرير التجارة الخارجية الجزائرية (1971-1989):

يعتبر قانون النقد والقرض نقطة الإنطلاق في التكريس القانوني لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر [14]، حيث يتيح هذا القانون لرؤوس الأموال الأجنبية إمكانية المساهمة في التنمية الوطنية، ويعيد الإعتبار لوظيفة وشبكة التوزيع وتجارة الجملة والوكلاء المعتمدين، حيث تم تأكيد هذه الانشغالات في المادة 41 منه والتي تفيد بفتح مجال لتأسيس نظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة [15]، إلا أنه قد لُوحظ مع بداية عملية تحرير الإستيراد بعض الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى العودة للرقابة على التجارة الخارجية على امتداد الفترة 1992-1994.

2-1-4 إجراءات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر انطلاقا من 1994:

بعد موافقة الجزائر على برنامج الإصلاحات المقترح من طرف صندوق النقد الدولي في إطار بنود اتفاقية الاستعداد الائتماني (Stand-by) بات من الضروري التوجه نحو التحرير التام للتجارة الخارجية ووضع حد لتدخل الإدارة العمومية في التحكم فيها، حيث كانت أهم الإصلاحات التي رافقت إجراء تحرير التجارة الخارجية هي الخوصصة؛ ترقية الاستثمار؛ الشراكة والتعديل الهيكلي للتجارة الخارجية من خلال إستحداث مؤسسات جديدة تعمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات والمعاملة التفضيلية لمؤسسات التصدير.

بالرغم من أن برنامج التعديل الهيكلي في إطار التجارة الخارجية الجزائرية كان يهدف إلى جعل الاقتصاد أكثر انفتاحا، إلا أنه لم يتم تحقيق هذا الهدف لأن ما فرضه الواقع الاقتصادي لم يكن ملائما لذلك، حيث أن التخلص من التبعية لقطاع المحروقات بات أمرا مستحيلا، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الوطني خاصة في الغذاء والتجهيز [16]، والأهم من ذلك هو غياب قانون ينظم التجارة الخارجية تنظيما مُحْكما، بل أن هذه الوظيفة كانت تحكمها تدابير تشريعية وتنظيمية متفرقة بلغ عددها بين 1988 و1993 فقط حوالي 156 قانونا ومرسوما.

2-2 تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية التونسية:

2-2-1 مرحلة تأميم الاقتصاد والتجارة الخارجية (1956-1969):

كان الاقتصاد التونسي غداة الإستقلال تابعا للسلطات الفرنسية، وأهم ما كان يميزه آن ذاك هو سيطرة الشركات الفرنسية الكبرى على أهم القطاعات الاقتصادية، وأمام هذا الوضع رأت السلطات التونسية أن تشرع في سلسلة من الإجراءات لإزالة سيطرة المستعمر الفرنسي من خلال تأميم الاقتصاد الوطني، وذلك ما تم إنجازه من خلال تأميم البنية التحتية؛ حيازة نصف رأس مال شركات المناجم؛ تأسيس البنك المركزي التونسي واعتماد الدينار التونسي كعملة وطنية رسمية، لكن تأميم الاقتصاد التونسي في تلك الفترة لم يرافقه الدعم الحكومي الكافي لإحلال الإستثمارات الأجنبية

التي تم ترحيلها، واستجابة لتلك الأوضاع رأت الحكومة التونسية ضرورة التحكم في نشاط التجارة الخارجية وتجارة الجملة، وتوجيه القطاع الخاص نحو الصناعة والسياحة، وهنا قامت الدولة بتأميم التجارة الخارجية وتجارة الجملة من خلال تأسيس ما عرف بالشركات الجهوية للتجارة (SRC) التي تعمل عل المستوى الجهوي.[17]

2-2-2 مرحلة ترقية الصناعات التصديرية وإحلال الواردات (1970- 1985):

تميزت تلك الفترة بتكثيف الإستثمار العمومي في البنية التحتية وخلق صناعات جديدة لتثمين المواد الأولية المحلية، واستفادة الصناعات التي خصصت لإحلال الواردات من حماية جد معتبرة، وفي ما يخص التوجه بترقية الصناعات التصديرية فقد تم تأكيده بإصدار القانون المؤرخ في 1972/04/27 الذي منح مزايا خاصة للمؤسسات التصديرية.[18]

أما سياسة إحلال الواردات فقد كانت تبعا لما عرفه النصف الأول من الثمانينيات من تدهور في الأوضاع الاقتصادية التونسية، وذلك ما دفع بالسلطات التونسية إلى الإعتماد على الرسوم الجمركية من أجل ضخ الأموال إلى الخزينة من خلال جملة من الإصلاحات، حيث بلغ معدل الحماية الفعلي للسوق المحلية التونسية سنة 1986 مستوى 84 % كان أعلاها في القطاع الصناعي بنسبة 124 %، لكن بالرغم من الحماية المتزايدة المطبقة على مستوى الواردات إلا أن موارد الدولة أصبحت غير كافية، وكادت الاحتياطات من العملة الصعبة أن تصل إلى حد النفاذ، وفي جوان 1986 لم يكن هناك أمام السلطات التونسية من حل سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية.

3-2-2 التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية التونسية بعد 1985:

توجهت تونس إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بدافع مديونيتها المفرطة وعجزها المالي، وحينها تم إعتماد برنامج التعديل الهيكلي الذي كان بمثابة إستراتيجية جديدة للنمو، وكان ذلك استجابة لما تم إقراره من اقتراحات في توافق واشنطن لإعادة صياغة معالم السياسة التجارية التونسية، وكانت أهم الإصلاحات المتبعة آن ذاك هي:[19]

- ترقية القطاع الخاص والحد من الدور التقليدي للدولة؛
- تحرير الأسعار واعتماد سياسة صارمة للمالية العامة؛
- تحرير التجارة الخارجية، التحرير المالي وتحديث الأسواق المالية.

وكانت أهم الإجراءات المرافقة لتحرير التجارة الخارجية في تونس في تلك المرحلة ما يلي:

- إجراءات تحرير المبادلات:

شهدت هذه المرحلة إصلاحات سمحت بتخفيض معدل الحماية الإسمي الذي انخفض من 41% سنة 1986 إلى 29 % سنة 1988، كما أن معدل الحماية الفعلي قد اخفض في تلك الفترة من 70% إلى 42%، ولكنه بقي مرتفعا بالنسبة للمنتجات الصناعية بقرابة 78%، وذلك ما مكن تونس من أن تصبح طرفا في مفاوضات الجات في 1990 ثم الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ابتداء من 1995، ومنذ 1996 شهدت البلاد إجراءات إنفتاحية للتجارة الخارجية وكان ذلك في إطار اتفاقية

الشراكة مع الإتحاد الأوربي، وكان منتظرا من الإتفاقية أن تساهم في تحرير المبادلات في المنتجات الصناعية سنة 2008 على أن تترك المنتجات الزراعية والخدمات إلى مفاوضات أخرى.[20]

- ترقية الصادرات:

حيث اعتمدت السلطات التونسية على سلسلة من الإجراءات من أجل ترقية الصادرات، مثل الشروع في سياسات سعر الصرف، تحرير المبادلات خاصة تلك المتعلقة بعقود التوريد، التشجيعات الجبائية والمالية وتقديم المساعدات التقنية والتكوين الخاص بكل صناعة.[21]

2-3 مقارنة بين سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وتونس:

2-3-1 المقارنة على أساس الإجراءات المتخذة:

- **أوجه التقارب:**

- كان تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية في كل من الجزائر وتونس بدافع أساسي هو عدم التحكم في التوازنات الاقتصادية وأزمة المديونية؛

- كان هناك تقارب بين السياستين على مستوى الإصلاحات الفرعية المرافقة لتبني تحرير التجارة الخارجية، مثل ترقية القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار والشراكة؛

- كلتا السياستين كانتا متبوعتين بإجراءات للتخلي عن الأدوات الكمية لتقييد المبادلات، وتخفيض الرسوم الجمركية التي كان معمولا بها في فترات سابقة، كما تم مرافقة السياستين بتأسيس هيئات وآليات مهمتها متابعة وترقية القطاع وتعزيز الإصلاحات في هذا المجال.

- **أوجه الاختلاف:**

- إنفردت الجزائر بصفة التردد والتأني في تطبيق إجراءات التحرير وكان ذلك في الفترة ما بين 1990 إلى 1994 أين تم الرجوع إلى تطبيق الرقابة على القطاع سنة 1992؛

- تميزت السياسة التونسية في تحرير التجارة الخارجية بإجراءات مرافقة مثل التحرير المالي وتحديث الأسواق المالية.

2-3-2 المقارنة على أساس الإلتزامات التجارية الدولية:

- **أوجه التقارب:**

- تقاربت سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وتونس من ناحية اعتمادهما على الشريك التقليدي الرئيسي وهو الاتحاد الأوربي، حيث تسابقتا في عقود الشراكة معه، كما تقاربتا في هذا الإطار من خلال بنود الاتفاقية التي أهملت نسبيا القطاع الزراعي وركزت بشدة على الجوانب الأمنية والسياسية.

- **أوجه الاختلاف:**

- استفاد الاقتصاد التونسي جزئيا من عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي، في حين أصبحت الجزائر مجرد سوق للمنتجات الأوربية، ويعود ذلك إلى تباين مستويات تأهيل كل اقتصاد.

3- مؤشرات تنويع الصادرات في الجزائر وتونس في ظل تحرير التجارة الخارجية:

منذ سنوات التسعينيات من القرن الماضي وبالتزامن مع التوجه المتزايد نحو سياسات تحرير التجارة الخارجية، أصبح تنويع الصادرات من أولويات السياسة الاقتصادية لكل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، خاصة المعتمدة منها على عائدات المحروقات، لكن بالرغم من التقلبات التي عرفتها أسعار البترول وما تسببت فيه من أزمات خانقة، إلا أن معظم دول المنطقة لم تنجح في تحقيق طموحها لتنويع صادراتها. في هذا السياق سوف نجري مقارنة بين تنويع الصادرات الجزائرية والتونسية في ظل سياسات تحرير التجارة الخارجية، وذلك بالاعتماد أولا على مؤشرات التجارة الخارجية للبلدين ثم اعتمادا على أهم المؤشرات المستخدمة في هذا الإطار تبعا لدرجة توافر وحداثة البيانات المكونة لها.

1-3 التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية والتونسية:

يشير توزيع الصادرات السلعية الجزائرية والتونسية حسب الوجهة الجغرافية أن البلدين متقاربين نسبيا على أساس أهم المتعاملين التجاريين، حيث نجد أن المتعامل الأوربي الذي يعتبر الشريك التقليدي للبلدين يحتل الصدارة في نسبة الصادرات عند مستوى 66,3 % و74,6 % على التوالي، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (02):

الجدول رقم (02): توزيع الصادرات السلعية الجزائرية والتونسية حسب الوجهة الجغرافية لسنة 2015 بالنسبة المئوية (%) من إجمالي الصادرات.

الصادرات الجزائرية - 2015		الصادرات التونسية - 2015	
الوجهة	النسبة المئوية	الوجهة	النسبة المئوية
الاتحاد الأوروبي	% 66,3	الاتحاد الأوروبي	% 74,6
الولايات المتحدة الأمريكية	% 6,4	الجزائر	% 4
تركيا	% 5,2	ليبيا	% 3,8
البرازيل	% 4,3	الولايات المتحدة الأمريكية	% 2,5
باقي دول العالم	% 17,9	باقي دول العالم	% 15,1

Source: Organisation Mondiale du Commerce, **Profils commerciaux 2016**, p-p (12) - (370).

2-3 البنية السلعية للصادرات الجزائرية والتونسية:

تشير إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة أن الصادرات السلعية الجزائرية خلال عام 2015 كانت تتمركز في المواد النفطية بنسبة 88,5%، المنتجات الزراعية بنسبة 0,7% والمنتجات المصنعة بنسبة 2,9%، أما بالنسبة للبنية السلعية للصادرات التونسية فكانت أكثر تنوعا، حيث يشير نفس المصدر إلى أن الصادرات التونسية لنفس السنة كان منها 14,9 % منتجات زراعية، 8,6 % منتجات استخراجية والباقي في شكل منتجات مصنعة بنسبة 76,5 %.[22]

تحليل بنية الصادرات السلعية الجزائرية والتونسية، يجعلنا نصف الاقتصاد التونسي بأنه أكثر تنوعا من نظيره الجزائري، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تبني إجراءات ضمنية مرافقة لتحرير التجارة الخارجية يمكن وصفها بالنجاح والتلاؤم مع ما تفرضه متطلبات الانفتاح على المنظومة التجارية العالمية.

3-3 مؤشر نسبة أكبر أربع منتجات مصدرة من إجمالي الصادرات:

يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستوى تركيز الاقتصاد على تشكيلة من المنتجات دون سواها، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دلّ ذلك على تركيز صادرات الاقتصاد، والشكل رقم (01) يوضح تطور مؤشر حصة أكبر أربع منتجات مصدرة من إجمالي الصادرات الجزائرية والتونسية من 1991 إلى 2009 بالنسب المئوية:

الشكل رقم (01): تطور مؤشر حصة أكبر أربع منتجات مصدرة من إجمالي الصادرات الجزائرية والتونسية من 1991 إلى 2009 (بالنسبة المئوية)

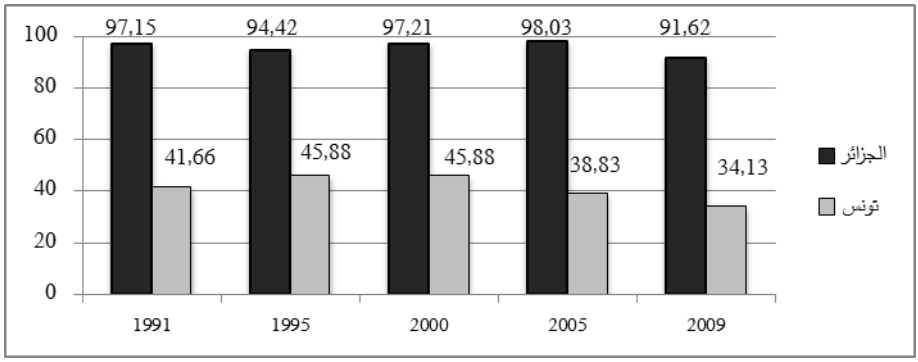

Source: A. Suut Dogruel, Mahmut Tekce, T**rade Liberalization and Export Diversification in Selected MENA Countries**, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 13, September 2011, p (11).

يتضح من الشكل أعلاه الفرق الشاسع بين تنويع الصادرات الجزائرية والتونسية على أساس مؤشر نسبة أكبر أربع منتجات مصدرة، حيث تنفرد الصادرات الجزائرية بقيمة عالية لهذا المؤشر منذ التسعينيات حيث لم تنزل قيمته عن نسبة 91 %، أما قيمة المؤشر بالنسبة للصادرات التونسية فقد انتقلت من أعلى مستوياتها في التسعينيات أين قاربت نسبة 41 % إلى مستوى 34,13 % سنة 2009.

4-3 مؤشر نسبة صادرات النفط والغاز الطبيعي من إجمالي الصادرات:

يفسر هذا المؤشر درجة تبعية الاقتصاد في صادراته لقطاع المحروقات، ويأخذ قيمته من خلال نسبة قيمة الصادرات من النفط والغاز الطبيعي لسنة معينة إلى قيمة الصادرات الإجمالية لنفس السنة، والشكل رقم (02) يوضح تطور قيمة هذا المؤشر في الجزائر وتونس بين 1991 و2009.

الشكل رقم (02): تطور مؤشر نسبة النفط والغاز الطبيعي من إجمالي الصادرات الجزائرية والتونسية من 1991 إلى 2009 (بالنسبة المئوية)

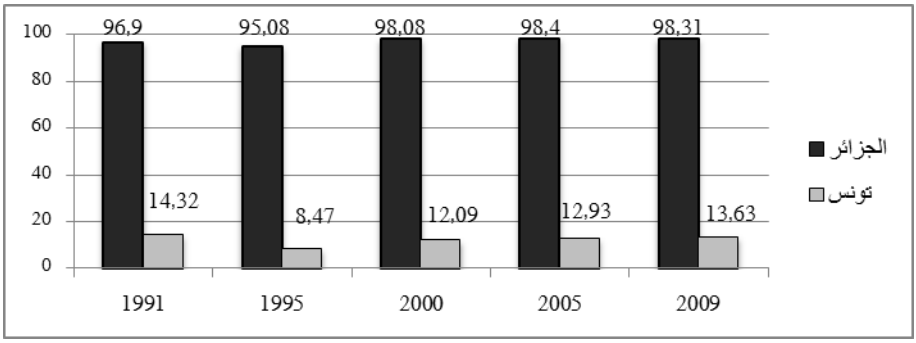

Source: A. Suut Dogruel, Mahmut Tekce, Op.cit. p (13).

تعتبر الصادرات الجزائرية مقارنة بالصادرات التونسية شديدة التبعية لقطاع المحروقات وذلك ما يفسر بالقيم المرتفعة لمؤشر نسبة النفط والغاز الطبيعي من إجمالي الصادرات، حيث لم تقلّ قيم هذا المؤشر بين 2000 و2009 عن 96 %، وبالعكس تماما سجلت الصادرات التونسية مستويات ضعيفة جدا لهذا المؤشر.

5-3 مؤشر تركيز الصادرات وعدد المنتجات المصدرة:

يعبر مؤشر تركيز الصادرات عن درجة قدرة التصدير لاقتصاد ما واقتصارها على عدد معين من السلع، والطريقة الأكثر استخداما لحساب هذا المؤشر هي مؤشر هيرشمان "Hirschman Index"، والذي يحسب بالعلاقة التالية:[23]

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

حيث:

xi: قيمة الصادرات من السلعة i؛

X: إجمالي الصادرات؛

I: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

ويوضح الشكل رقم (03) تطور مؤشر تركيز الصادرات الجزائرية والتونسية بين 1995 و2014.

الشكل رقم (03): تطور مؤشر تركيز الصادرات الجزائرية والتونسية بين 1995-2014

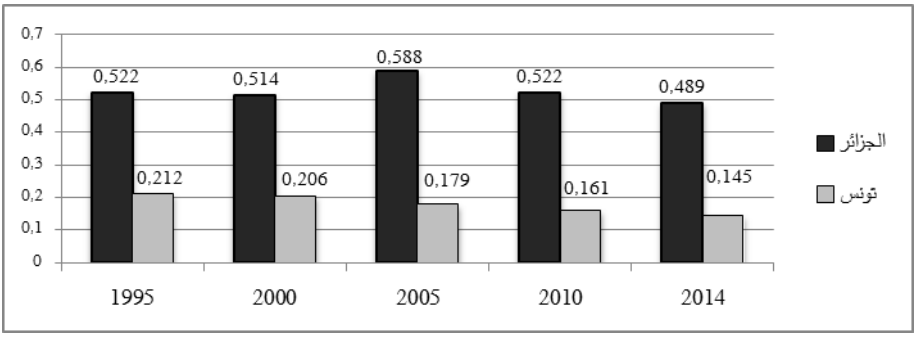

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2016.[24]

يأخذ مؤشر تركيز الصادرات قيما بين الصفر والواحد، حيث كلما اقترب من الصفر دل ذلك على التنوع الكبير للصادرات، والعكس إذا اقتربت قيمته من الواحد فيدل ذلك على التركيز الكبير للصادرات، وتدل بيانات الشكل رقم (03) أعلاه على التركيز المعتبر للصادرات الجزائرية على امتداد الفترة 1995-2014، وذلك بالرغم من الخطوات المكثفة نحو تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية والمجهودات المبذولة في إطار ترقية وتنويع الصادرات، والأمر مختلف تماما بالنسبة للاقتصاد التونسي، حيث يتضح لنا من الشكل أعلاه أمران، الأول هو انخفاض مؤشر تمركز الصادرات التونسية مقارنة مع الجزائرية، والثاني هو التراجع الملحوظ لقيمة هذا المؤشر خلال الفترة 1995-2014، وهذا ما يدل على نجاح السياسة التجارية التونسية والإجراءات المرافقة لها في تحقيق مبتغى تنويع الاقتصاد والصادرات.

من ناحية أخرى يمكن تفسير الفرق بين درجة تركيز الصادرات الجزائرية والتونسية إعتمادا على تطور عدد المنتجات المصدرة وذلك ما يؤثر بدوره على مؤشر تركيز الصادرات حسب ما يبينه الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03): تطور عدد المنتجات المصدرة في الجزائر وتونس خلال الفترة 1995-2014

السنوات	1995	2000	2005	2010	2014
الجزائر	99	101	108	108	99
تونس	193	190	200	213	229

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2016.

حيث يوضح الجدول أعلاه أن عدد المنتجات التونسية المصدرة كانت في حدود ضعف نظيرتها الجزائرية على امتداد الفترة 1995-2014، وهذا ما يدل بدوره على نجاح توجه السياسة التجارية التونسية نحو تنويع الصادرات مقارنة بنظيرتها الجزائرية.

3-6 مؤشر "هيرفندال - هيرشمان" لتنويع الصادرات:

من أجل المقارنة بين تنويع الصادرات الجزائرية والتونسية يمكن الاعتماد أيضا على مؤشر "هيرفندال – هيرشمان" "Herfindahl-Hirschman Index"، حيث لا يزال هذا الأخير من أكثر المؤشرات استخداما لقياس مدى تنوع صادرات اقتصاد ما، ويأخذ قيما من الصفر إلى الواحد، وكلما انخفضت قيمته كل ما دل ذلك على تنوع الصادرات.[25]

يوضح الجدول رقم (04) كيف أن الاقتصاد الجزائري شديد التبعية لقطاع المحروقات وصادراتها في شكلها الخام فقد سجل قيما مرتفعة لهذا المؤشر على امتداد القترة 1991-2009.

الجدول رقم (04): تطور مؤشر هيرفندال – هيرشمان في الجزائر وتونس خلال الفترة 1991-2009

السنوات	1991	1995	2000	2005	2009
الجزائر	0,3399	0,3128	0,301	0,3823	0,3427
تونس	0,0629	0,0698	0,0467	0,0543	0,0446

Source: A. Suut Dogruel, Mahmut Tekce, Op.cit, p (13).

ذلك في الوقت الذي سجل فيه الاقتصاد التونسي قيما جد منخفضة لنفس المؤشر، وهذا ما يدل على شدة تنوع الصادرات التونسية مقارنة مع نظيرتها الجزائرية.

الخاتمة:

في إطار المقارنة بين مدى نجاعة سياسات تحرير التجارة الخارجية في تنويع الصادرات في الجزائر وتونس، نستخلص مما سبق عرضه أن الاقتصاد التونسي قد استفاد من مقتضيات النظام الاقتصادي والتجاري العالمي ولو بصفة جزئية، ويتضح ذلك من كونه يتصف بالاستباقية والصرامة في إجراءات التحرير التجاري، الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة بصفة مبكرة وما رافق ذلك من إلتزامات واتفاقيات دولية.

على العكس من ذلك وجدنا أن الجزائر وبالرغم من المبادرات المتكررة في سبيل سياسة التحرير التجاري، إلا أن تلك المبادرات لم تكن في المستوى المطلوب لمواكبة مقتضيات المنظومة التجارية العالمية، وذلك ما يتضح من خلال التردد في الحسم بشأن الانفتاح التجاري، وتعثُّر الإجراءات المرافقة له.

لكن بالنسبة للبلدين، عملية ترقية الصادرات واستراتيجية التنويع الناجحة يمكن استقاؤها من تجارب البلدان الناجحة في التصدير، حيث يتضح لنا من خلال تلك التجارب ما يلي:

- الإصلاحات التجارية بصفة منفردة ليست كافية لتحريك العرض وتوسيع حجم المبادلات والرفع في أصناف الصادرات، بل يجب توافر اعتبارات البنى التحتية والأطر المؤسساتية التي بغيابها سيحول ذلك دون استغلال ما توفر من الموارد في تعزيز وترقية الصادرات؛

- من الواضح أن الدول الناجحة في تنويع الصادرات قد تبنت جملة واسعة من الإجراءات والتدابير في سبيل التحفيزات الضريبية والإعانات، وذلك في إطار توفير المناخ الملائم الذي يدعم تنافسية المؤسسات؛

- عنصر آخر ركزت عليه البلدان الناجحة في تنويع الصادرات هو المفاوضات التجارية الدولية، الثنائية، الاقليمية والمتعددة الأطراف، والتي من شأنها الحد من قيود الوصول إلى الأسواق، واقتناص الفرص ضمن السلاسل العالمية للإنتاج والتوزيع.

على ضوء هذه النتائج يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- ضرورة صياغة استراتيجيات واضحة المعالم وضمان حسن تنفيذها من أجل توجيه السياسات التجارية للبلدين لخدمة وتعزيز تنويع الصادرات، علما أن نجاح تلك الاستراتيجيات يشترط انطلاقها من المقاربات الداخلية، من خلال التأهيل والتحضير الصارم لكل اقتصاد وقطاعاته، والتأكد من مقدرته على مجابهة المتغيرات الخارجية الدولية، ثم التوجه نحو المقاربة الخارجية من خلال الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية؛

- توجيه وتوحيد الجهود نحو تجسيد مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، لأن ذلك من شأنه تعزيز متطلبات مجابهة المتغيرات الاقتصادية الدولية وتوفير فرص لتعزيز تنافسية دول المنطقة، ذلك كون الدول المغاربية تمتلك من المقومات الاقتصادية، الطبيعية، التاريخية والبشرية ما يمكنُّها من التحول التدريجي إلى كتلة اقليمية ذات مركز تفاوضي معتبر دوليا؛

- العمل الجدّي المكثف على جعل المناخ السياسي، الاقتصادي والاجتماعي اكثر استقرار واكثر مرونة، من أجل الرفع من جاذبية منطقة شمال افريقيا للاستثمارات ورؤوس الأموال.

الإحالات والمراجع:

[1]: هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006 ، ص (369).

[2]: السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2009، ص(120).

[3] : Salomon SAMEN, **A Primer on Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings and Empirical Evidence**, Growth and Crisis Unit - World Bank Institute May 2010, p (04).

[4] : Ibid. p.p (06-07).

[5] : Christian Volpe Martincus, Sandra Milena Gómez, **Trade Policy and Export Diversification: What Should Colombia Expect from the FTA with the United States,** Cataloging in Publication data provided by the Inter-American Development Bank, 2009, p(05).

[6] : Manuel R. Agosin & others, **Determinants of Export Diversification around the World: 1962-2000**, The World Economy (2011), p (11).

[7] : Christian Volpe Martincus, Sandra Milena Gómez, Op.cit. p (06).

[8]: القانون الصادر بالجريدة الرسمية رقم 2 الصفحة 18 باللغة الفرنسية سنة 1963، والذي تم إلغاؤه بواسطة الأمر 29/73 المؤرخ في 1973/07/05 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 62.

[9]: عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية – من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007، ص (28).

[10]: عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية – حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص (262).

[11]: قانون رقم 02/78 مؤرخ في 11 فيفري 1978، يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية العدد:07، الصادر في: 1978/02/14.

[12]: قانون 29/88 مؤرخ في 19 جويلية 1988، يتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية العدد:29، الصادر في: 1988/07/20.

[13]: قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 يناير 1988، يتضمن القانون الأساسي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، عدد 02، صادرة بتاريخ 1988/01/13.

[14]: قانون 10/90 مؤرخ في 1990/04/14، متعلق بالقرض والنقد، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 16، الصادر في: 1990/04/14.

[15]: عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص(215).

[16]: مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص.ص (130، 132).

[17] : Ben Romdhane Mahmoud, **Commerce Et Stratégie De Développement : Le Cas Tunisien**, Centre Africain De Politique Commerciale, Lien: repository.uneca.org/unecawebsite/sites/default/files/publications/53.pdf, p (02), date d'accès : 10/03/2016.

[18] : Ibid. p (9).

[19] : Mahbouli Abderraouf, Op.cit.

[20] : Ben Rejeb Mouna, **L'impact De L'ouverture Sur La Performance Des Entreprises – L'exemple Tunisien**, Thèse De Doctorat En Sciences Economiques, Université Paris Dauphine, 2009, P (35).

[21] : Francesco Abbate, **L'intégration De La Tunisie Dans L'économie Mondiale – Opportunités Et Défis**, Nations Unies, Genève, 2002, p (28). Lien: unctad.org/fr/docs/poedmm198.fr.pdf, date d'accès : 10/03/2016.

[22] : Organisation Mondiale du Commerce, **Profils commerciaux 2016**, p-p (12) - (370), lien: https://www.wto.org/french/res_f/publications_f/trade_profiles16_f.htm

[23] : A. Suut Dogruel, Mahmut Tekce, **Trade Liberalization and Export Diversification in Selected MENA Countries**, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 13, September 2011, p (13).

[24] : UNCTAD Statistics 2016, http://unctadstat.unctad.org/EN/Index.html

[25] : A. Suut Dogruel, Mahmut Tekce, Op.cit, p (14).